

## الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبويّة قراءة في آراء ستة فلاسفة

■ محمد الشيخ

منذ أزيد من نصف قرن ذكر مؤرخ الأفكار الشهير أشعيا برلين (1909 - 1997) أنه عندما يتعلّق الأمر بتحديد مفهوم معيّن - وليكن مفهوم «الشعبويّة» مثلاً - فإنّ ثمة طريقتين لا ثالث لهما: «طريقة القنفذ» القائمة على الاستنباط، والتي تردُّ كل شيء إلى ميّزة واحدة جوهرية؛ و«طريقة الثعلب» القائمة على الاستقراء، والتي تستكشف السبل المتنوعة الممكنة. والحال أن الفلاسفة المعاصرين سلكوا - في تحديد مفهوم «الشعبويّة» - المسلكين معاً: سلكوا مسلك القنفذ حين بحثوا عن «كنه» أو «ماهية» الشعبويّة أو «قالبها المثالي»، كما سلكوا مسلك الثعلب، حين استقرأوا هم من واقع حال الشعبويّات القائم طرازات عامّة، فكان أن ميّزوا مثلاً بين «شعبويّة يمين» و«شعبويّة يسار» بل و«شعبويّة وسط».

لقد تحدّث أشعيا برلين أيضاً عن «عقدة الساندريللا» بخصوص تحديد مفهوم «الشعبويّة» ذلك: يوجد ثمة «حذاء» - بمثابة كلمة «الشعبويّة» - بحيث لا توجد له إلّا «قدم» واحدة، وقد توارت في مكان منزوٍ تناسبه كل المناسبة. والحال أن ثمة أقداماً شبيهة قد

■ باحث، وأستاذ في الفلسفة الحديثة، المغرب.

تبدو - كالتقدم الحقيقية الوحيدة - مناسبة للحذاء، لكن لا ينبغي السقوط في الفخ وحساباتها موافقةً له. ومن شأن الأمير - الذي هو هنا بمثابة الفيلسوف المفكر في موضوع «الشعبوية» - أن يتيه دوماً في البحث، وقد حمل الحذاء معه، حيث يتوقع أن توجد في مكانٍ ما قدمٌ مؤاتية له، باحثاً بذلك عن هذه «القدم المواتية» التي هي بمثابة «الشعبوية الخالصة»<sup>1</sup>.

## I- في «الشعب» و«الشعبوية»

### في الاسم والمسمى

يدور جزءٌ كبير من نقاش الفلاسفة المعاصرين في شأن الشعبوية - ولا سيما منهم الفرنسيون من ذوي النزوع اليساري بعامة - على الأسماء والمسميات؛ أي على الألفاظ والملفوظات: ما الذي نعنيه بلفظ «الشعبوية»؟ وما علاقة لفظ «الشعبوية» هذا بلفظ «الشعب»؟ وهل توجد ثمة، يا ترى «شعبوية» واحدة أم أتوجد ثمة - بالضد من ذلك - «شعبيات» عدة؟ وإذا ما حدث أن وجدت ثمة «شعبيات» عديدة وليس «شعبوية» وحيدة، فهل - يا ترى - كل «الشعبيات»، شأنها في ذلك شأن كل الأبقار في الظلمة - تنتمى إلى حدّ التسوية؟ أم هل يمكن وضعها في سلة واحدة؛ ومن ثمّ إدانتها بلا تمييز يذكر؟

يقترح علينا الفيلسوف الفرنسي المعاصر جيرار برا - في كتابه الموسوم باسم «دروب الشعب» (2018) - «تاريخاً مفاهيمياً» لمفهوم «الشعب» و«الشعبوية»<sup>2</sup>. والظاهر الذي يبدو له أن هذا المفهوم «الشعبوية» - كما الأصل الذي تأثّل عنه - «الشعب» - إنما استخدم دوماً

1 - Isaiah Berlin, to define populism. IB participated in a conference held at the London School of Economics and Political Science (LSE) in London under the above title from 20 to 21 May 1967. A complete transcript of the proceedings of the conference, including more material by IB, is in the library of the LSE under the title 'London School of Economics Conference on Populism, May 20-21, 1967: Verbatim Report', shelfmark HN 17 C74.

2 - Gérard Bras, *Les voies du peuple. Éléments d'une histoire conceptuelle*, Paris, Amsterdam Éditions, 2018, 354 p., préface d'Étienne Balibar.

استخداماً سجالياً. ولئن كان المفكر الفرنسي ريمون آرون قد لاحظ - منذ عقود - أن مفهوم «الإيديولوجيا» بات يستخدم في الأدبيات السياسيّة استخداماً سجالياً؛ بحيث يقصد به - على وجه العموم - «الرأي الذي يؤمن به خصمي السياسي»، فإن هذه الملاحظة أحق بأن تنطبق على مفهوم «الشعبويّة». إذ لاحظ الفيلسوف الفرنسي المعاصر جاك رانسيير - في كتابه «مشاهد الشعب» (2013)، عن استخدام مفهوم «الشعبويّة» - أنه «المفهوم الذي يستخدم كل الاستخدامات، الدقيق منها وغير الدقيق، والمناسب منها وغير المناسب، والمفهوم الذي يسمح لحكامنا ولمفكرينا بتسفيه كل مقاومة لهذا التدبير للإكراهات الاقتصادية».

**يدور جزءٌ كبير من نقاش  
الفلاسفة المعاصرين في  
شأن الشعبويّة - ولا سيما  
منهم الفرنسيون من ذوي  
النزوع اليساري بعامّة -  
على الأسماء والمسمّيات؛  
أي على الألفاظ  
والملفوظات: ما الذي نعنيه  
بلفظ «الشعبويّة»؟ وما  
علاقة لفظ «الشعبويّة»  
هذا بلفظ «الشعب»؟**

ولهذه الحيثيّة يدعو جيرار برا إلى مراجعة كل أحكامنا، التي تكون في أغلب الأوقات سلبية عند منتقدي مفهوم «الشعب» وتأثيراته - الشعبويّة - الذين يستخدمون المفهوم استخداماً «تضخيمياً»، بحيث تعبّر «الشعبويّة» عندهم عن «عدم عقلانية الشعب، وعن جهالته، وعن فظاظته»، بالنظر إلى أن «الشعبويّة» - بحسب تقليد فلسفي ترسّخ منذ أفلاطون إلى هيغل وما بعده - هي التعبير السياسي عن «الدهماء» و«الغوغاء» و«العامّة» و«السفلة»... أي عن «الدابة أو البهيمة السياسيّة».

ومن ثمّة يرى الفيلسوف أنه توجد جاذبية كبرى للتخلّي عن هذه الكلمة التي تبدو شديدة الطنطنة، بينما لا تدلّ على فكرة عميقة، والتي تعبّر عن الاحتقار الذي يكتّنه «التفكير السياسي القديم المسيطر» لأولئك «المسيطر عليهم».

والذي عند الفيلسوف الفرنسي أن ثمّة إشكالاتٍ ثلاثة مرتبطة بالرغبة في التخلّي عن هذا المفهوم:

أولاً: يتفق الجميع على ملاحظة التباس دلالاته، بل وعدم تماسكه المفهومي. ومع ذلك فإن الجميع تقريباً يواصل استخدامه كما لو أن كل واحد يفهم ما الذي يدل عليه بالذات، وما الذي يحيل عليه بالضبط.

ثانياً: يلزم الخروج من المواجهة العقيمة بين من يسميهم الباحث باسم «المختصين في علم الشعب» populologues، وأولئك الذين يُطلق عليهم اسم «الشعبيّين» populistes. الأوائل يفترضون أن الشعب الحقّ - الشعب الشّرعي - هو ذلك الذي يتمّ اختزاله في المشاركة في الاستشارات الانتخابيّة، ذاك الذي يتماهى مع من يمثله. والثواني يقدمون أنفسهم بحسبانهم يجادلون في أمر من يمثل الشعب حقيقة.

ثالثاً: لا ينبغي استعمال استحالة تحديد مفهوم الشعبويّة ذريعة للهزء من الذين يختصّون بدراسة مفهوم «الشعب»، بقدر ما ينبغي أن تستعمل لفهم أن الشعبويّة إنما هي «أمانة» و«علامة» على مشكلة سياسيّة قائمة وملحّة، وأنه حين يبدأ الشعبويون في المجادلة في مسألة تمثليّة الشعب، فإن ذلك لا يعني أن الشعبويّة هي «مرض» الديمقراطية، بقدر ما هي تعبير ضروري عنها؛ بمعنى أن «لا ديمقراطيّة من غير شعبيّة» كائنة ما كانت، ومن أي لون كانت.

## - II - في نقد الشعبويّة بعامة

1 - تشارلز تايلور: دوائر الأفعال الخمس التي تسببت في المدّ الشعبويّ (2017)<sup>3</sup>

بدايةً يلاحظ الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور ما يلي: «يشكّل صعود ما يُطلق عليه - على النحو الأغلب - تسمية «الشعبويّة» في العديد من الديمقراطيات الغربيّة بأوروبا وبالولايات المتحدة الأمريكيّة تهديداً عميقاً للديمقراطيّة»، ويعيّن هذه «الشعبويّة» على أنها «الشعبويّة اليمينيّة»، وهو يرى أنها نجحت بفضل تضافر قوتين: من جهة أولى: إحساس انتشار بين

Charles Taylor, *Social Democracy Versus «Populism»*, in The Broadbent Blog, *The Broadbent Institute's new project, Change the Game*, May 15, 2017.

الأغلبية مفاذه أن الهوية باتت مهددة، وإحساس موجه ضد الأقليات الإثنية والثقافية والدينية، أو ضد المهاجرين بعامّة. وهو تهديد يلعب لصالح المواقف التي تبقى دائماً غافية خلف ألوان الدعوة إلى التسامح والانفتاح. ومن جهة أخرى إحساس بظلم واقع، أو فقدان وضع اجتماعي ودخل أو أمان، بالقياس إلى ماضٍ قريب.

والذي عند تشارلز تايلور أن من شأن الشعبوية بعامّة أن تزدهر عندما يعتمد زعماءها إلى الجمع بين إحساس بالظلم وشكوى من لدن اللا-نخب ضدّ

**عند تشارلز تايلور أن من شأن الشعبوية بعامّة أن تزدهر عندما يعتمد زعماءها إلى الجمع بين إحساس بالظلم وشكوى من لدن اللا-نخب ضدّ النخب، من جهة، وشعور بأن الهوية باتت مهددة من جهة أخرى.**

النخب، من جهة، وشعور بأن الهوية باتت مهددة من جهة أخرى. فيكون لسان حال الخطاب الذي يسود: «كلا؛ ما عمدت النخب الاقتصادية والسياسية - على نحو صارخ فاضح - إلى إهمالكم، وإنما قامت هي بمنح الامتيازات إلى الأقليات (المهاجرين) على حسابكم؛ وذلك لأنها لربما تستفيد من العامل المهاجر الرخيص، أو لعلّها لكي لا تتهم بأنها لا تليّن وتخلق خطابها سياسياً». والحال أنه عندما يحقق هذا الخطاب نجاحه، فإن الشعبوية تنمو على حساب أحزاب اليسار السياسية.

ويضيف تشارلز تايلور قائلاً: لكن القوى الفاعلة هنا تذهب إلى أبعد من مسألة التهديد الهوياتي، وتشعر بأنها أمست مهملة متروكة لمصيرها. فالشعبوية تزدهر أيضاً بين أوساط المواطن الذي بات يشعر بأنه بات فضلة في المجتمع، غير فعّال، ولا شغّال. وذلك هو الشعور الذي يستبد بالعديد من المواطنين اليوم: شعور بالعجز عن الإسهام في إحداث تغيير فعلي. ذلك أنه بُعيد الحرب العالمية الثانية كان العديد من العمال والمواطنين من غير النخبة يشعرون بأنه يمكنهم أن يسهموا فعلاً في الميدان السياسي حتى يستجاب لحاجاتهم وتحقق مطالبهم. وكانت أدوات الاختيار تتمثل في أحزاب



اليسار: حزب العمال بالمملكة المتحدة، الديمقراطيين الاجتماعيين في العديد من البلدان الأوروبية... ولدواعٍ عدّة فقدت هذه الأحزاب مقدرتها أو رغبتها في التصرف بالفعل والعمل على إحداث التغيير. وكان من نتيجة ذلك أن العديد من الأحزاب فقد منخراطيته والدعم الجماهيري الواسع له؛ مما أدّى إلى ضمور الإحساس بفاعلية المواطن في مختلف المجتمعات الديمقراطية. هذا هو العامل الثالث الذي قوّى الحملات الشعبويّة. ذلك أنه عندما لا تتوفر رافعات حقيقيّة للعيش، تزداد جاذبيّة الاستجابة إلى الإغراءات السحرية، نحو وعد ترامب بأن: «تصير أمريكا عظيمة من جديد».

والحال أن أفول الثقة في النظام التمثيلي من شأنه أن انعكس سلباً على نسبة إسهام المصوّتين في العقود الأربعة الأخيرة. وقد تجلّى ذلك في تداخل عدة دوائر أفول وانهيار؛ أهمها:

**1 - انهيار في المشاركة في عملية التصويت، لا سيما لدى غير النخب؛** مما أدى إلى تنامي تأثير الأعيان والمحظوظين، وكذلك تأثير المال في السياسة.

**2 - ازدياد وتنامي التفاوت؛** وذلك باتساع الشقة بين الغني والفقير التي كانت قد تقلصت بين الحقبة الذهبية ومرحلة ما بعد الحرب. وها هي ذي الشُقّة تعود من جديد بل وبمستوى متسارع. ويعود هذا الأمر إلى العولمة: تقليص الحواجز الجمركية التجارية، وانسياب البضائع المصنعة من بلدان أجور عمالها منخفضة، وتسارع مَكْنَنَة - تَأْلِيَة - العديد من الوظائف. وكانت لهذه العوامل آثار على الديمقراطيات الغنية بفعل الثقة العمياء في الأيديولوجيا من لدن الحكومات، بما في ذلك الحكومات اليسارية، لبلورة دعوى الليبرالية الجديدة التي تقول أطروحتها الجوهرية: لئن كانت الأسواق حرة؛ فإن ثمرات النمو سوف تنهمر، وتخلّص الدولة من عبئها تلقاءً ازدياد الخوصصة.

وقد بُذلت محاولات غير ملائمة للحدّ من التأثيرات المضادة للعولمة وللمكثنة؛ مما زاد في الإحساس لدى غير النخب بأن لا تأثير لهذه الإجراءات

في النظام السياسي العام. وكان من أثر ذلك البديي انخفاض الإقبال على التصويت أكثر فأكثر.

3 - ترتبت عن ذلك ديناميّة احتجاجيّة؛ ذلك أن الشعور بالحرمان ترتّب عنه إقبال على التضامن خارج النظام السياسي التمثيلي الكلاسيكي، وذلك عبر الحركات الاحتجاجيّة الاجتماعيّة وغيرها... والحال أنه غالباً ما لم تكن لهذه الحركات آثار، وذلك بالذات لأن لا أثر لها على التصويت (شأن حركة احتلوا وول ستريت).

**لقد بُذلت محاولات غير ملائمة للحدّ من التأثيرات المضادة للعولمة وللمكنة؛ مما زاد في الإحساس لدى غير النخب بأن لا تأثير لهذه الإجراءات في النظام السياسي العام. وكان من أثر ذلك البديي انخفاض الإقبال على التصويت أكثر فأكثر.**

4 - تمثّلت دينامية الأفيول الرابعة فيما يبدو في عجز الأحزاب الديمقراطيّة الاجتماعيّة عن تصحيح الاقتصاد وطرائق التشغيل، مما أجج من تركيز مفهوم «الشعب» على المكونين الثقافي والديني، وخذفته ضد «الغير»؛ هذا بينما أعداء الشعب السياسيون الحقيقيون هم «النخب الليبراليّة»، وذاك ما شكّل مقتضى برامج الحركات «الشعبويّة» التي لا يمكنها حقيقة أن تفعل أي شيء لمعالجة التفجير وانعدام التشغيل؛ بل كل ما يمكنها أن تقوم به هو شق وتقسيم «الديموس» [= الشعب]، وقد تحدد في تلك

اللا-نخب غير ذات الامتيازات، والتي هي في معظمها بيضاء البشرة.

5 - وعلى رأس هذه الدوائر التقهقرية يتربع حدوث نزوع عام إلى تبني مواقف ساذجة مخلة، ما كان شأنها أن تحمل أصحابها على درك حقيقة المشاكل العميقة، بل كان شأنها - بالضدّ من ذلك - أن تدغدغ عواطف الكثرة الناخبة، وأن تستدر أهواءها. وفي هذا الأمر مفارقة؛ ذلك أنه يفترض أن جموع الناخبين في الغرب قد أمسوا أكثر تنقفاً من الناحية السياسيّة عمّا كانوا عليه من ذي قبل. لكن لربما كان هذا النزوع إلى السذاجة المخلة والاختزال الشديد والسطحيّة في درك المشاكل نتيجة لا يمكن تفاديها؛

لانفضاض الناس عن النظام السياسي القائم على التمثيلية. على أنه حتى بالنسبة إلى أولئك الذين لا يزالون منخرطين في النظام السياسي وملتزمين به، فقد أمسوا في حيرة من أمرهم لا يعرفون كيف يمكن أن يصبحوا مؤثرين من جديد.

ويختم تشارلز تايلور نظره في الشعبويّة بالقول: كل واحدة من دوائر الانهيار الخمس هذه كان من شأنه أنه أزم الديمقراطية الغربية تأزيمًا. وما الشعبويّة سوى أمانة على هذا التأزيم؛ لكنها بكل تأكيد ليست الحل الناجع. إنما الحلّ يكمن في إعادة الفعاليّة والشعور لدى المواطنين بأن بمكنتهم أن يحدثوا بالفعل تغييراً عميقاً في الجسم السياسي؛ هي حاجتنا الأكثر استعجالاً.

## 2 - مايكل صاندل: الشعبويّة والليبراليّة والديمقراطيّة (2018)<sup>4</sup>

يتلمّس الفيلسوف الأمريكي مايكل صاندل في صعود الشعبويّة اليمينيّة اليوم الأمانة على فشل السياسة التقدّمية - بالمعنى الأمريكي. وفي نظره يعود السبب الرئيس لهذا الفشل إلى التبنّي غير النقدي للنسخة الليبراليّة الجديدة من العولمة - تلك التي لا يستفيد منها سوى أولئك الذين يوجدون في القمة، أما المواطنون العاديون فتتركهم يشعرون بأنهم عزّل لا حول لهم ولا قوة. ويرى صاندل أنه يبدو أن الأحزاب التقدّمية غير قادرة على التوفيق في الحصول على دعم عمومي جماهيري مهم؛ اللهم إلا إن هي تعلّمت من الحركات الاحتجاجية الشعبيّة التي تجاوزتها، وذلك لا باستنساخ نزعتها المعادية للأجانب وقوميتها الخشنة الصارخة، وإنما بالأخذ مأخذ الجدّ بالمظالم المشروعة التي ترفعها. وهي مظالم ليست فحسب اقتصاديّة، وإنما هي أيضاً أخلاقيّة، فضلاً عن كونها ثقافيّة. هي إذن مظالم وشكاوى لا تتعلّق فقط بالأجور وبالوظائف، وإنما تدور أيضاً على الاعتبار الاجتماعي والتقدير والاحترام.

Michael J. Sandel, *Populism, Liberalism and Democracy*, In *Philosophy and Social Criticism*, - 4 XX (X), 2018.



يبدأ صاندل بحثه بالقول الدال: «ها قد أتى حينٌ من الدهر على الديمقراطية عسيب». ويزدكرنا بالأمثلة الشعبوية القادمة من روسيا وتركيا وهنغاريا وبولندا وبلدان أخرى؛ تلك البلدان التي كانت إلى وقت قريب تقدّم الأمل في الديمقراطية، وها هي اليوم - كلٌّ بحسب مساره الخاص - تسقط في النزعة السلطوية. أكثر من هذا، حتى في مواطنها الصلبة، باتت الديمقراطية تواجه الخطر؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية أمسى ترامب يشكّل تهديداً على النظام الدستوري الأمريكي لم يشهد له مثل منذ عهد نيكسون، وبدل أن تنطلق مقاومة فعالة، ما ثمة سوى الفرجة المشلّة.

ما الذي ينبغي عمله أمام المخاطر المحدقة بالديمقراطية؟

وجواب صاندل: ينبغي تجاوز شلل المقاومة بمواجهة ذلك الذي قاد إلى انتخاب ترامب في أمريكا، واستشراء الشعبوية اليمينية في بريطانيا وأوروبا. والواقع الحقيقي الذي ينبغي الاقرار به أن ترامب انتُخب لأنه عزف على وتر حسّاس جداً: ألوان المخاوف وأشكال الحرمان وأضرب الشكاوى المشروعة، التي لا تجد لها أغلب الأحزاب جواباً شافياً. وما هذه العلامات

إلا أمارة على فشل الليبرالية التكنوقراطية. لقد استفادت الصفوة من العولمة، لكن هذه العولمة الليبرالية أحدثت في نفوس الناس العاديين الشعور بأنهم أمسوا بلا حول ولا قوة. لقد صمّت تكنوقراطية السياسيين أذانها عن سماع صراخ الناس الذين كانوا يشعرون بأن الاقتصاد والثقافة تركاهم من وراء ظهرهما.

يعتقد البعض أن الشعبوية مجرد ردّ فعل عنصري ومعادٍ للأجانب وضد المهاجرين وضدّ التعددية الثقافية، ويرى آخرون فيها - وقد تبنا منظوراً اقتصادياً صرفاً - أنها مجرد احتجاج بسبب الوظائف المفقودة، الذي أدى إلى

**يتلمّس الفيلسوف  
الأمريكي مايكل صاندل  
في صعود الشعبوية  
اليمينية اليوم الأمارة  
على فشل السياسة  
التقدمية - بالمعنى  
الأمريكي. وفي نظره يعود  
السبب الرئيس لهذا  
الفشل إلى التبني غير  
النقدي للنسخة الليبرالية  
الجديدة من العولمة.**



فقدانها التبادل التجاري الدولي والتكنولوجيا الجديدة؛ لكن يرى الفيلسوف أن من الخطأ ألا نرى في الشعبويّة سوى التستر في الاحتجاج الشعبي والاستغلال والنفاق، كما من الغلط ألا نرى فيها إلا شكوى اقتصادية. فإن نحن فعلنا ذلك أهملنا الرؤية الواقعيّة التي تؤكد أن الانتفاضات الجماهيرية الماضية إنما كانت جواباً سياسياً عن فشلٍ ذي أبعاد تاريخية.

إنما الشعبويّة اليمينية الصاعدة اليوم أمانة على فشل السياسة التقدّميّة. لقد أمسى الحزب الديمقراطي الأمريكي هو حزب الليبرالية التكنوقراطية الأكثر ارتباطاً بالطبقات المهنية منه بمصوتي السترات الزرق والطبقة الوسطى، الذين كانوا يشكّلون في الماضي قادته. والوضع الصعب نفسه يعاني منه حزب العمال البريطاني.

وتعود جذور هذا الوضع العصيب إلى الثمانينات من القرن الماضي. لقد دافع كل من رونالد ريغن ومارغريت تاتشر عن فكرة أن الحكومة هي المشكلة وأن الأسواق هي الحل. والذين جاءوا من بعدهما لطفوا من غلواء أقوالهما، لكنهم عززوا الإيمان بالسوق. وكان أن رأوا أن آليات السوق هي الأدوات الأولى المناسبة لتحقيق المصلحة العامّة. لكن الذين استفادوا من هذه الفرصة هم الأعلون لا الأدنون، كما زاد هذا الأمر من سطوة المال على السياسة. وزاغت السياسة عن مهمتها في ترويض الرأسماليّة، فكان أن فقدت الليبرالية قدرتها على أن تكون ملهمة.

هذا هو ما يفسّر الانتفاضة الشعبويّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة والمملكة المتحدة وأوروبا. وهي هبة وهزة ضد نخب الأحزاب المهيمنة على الحياة السياسيّة منذ عقود، وتكمن معظم أسبابها الملحوظة في الأحزاب الليبرالية وأحزاب وسط اليسار. ولذلك، فإن على الأحزاب التقدّمية أن تعيد النظر في مهمتها وفي أفكارها. ولكي تفعل ذلك، فإن عليها أن تتعلّم الكثير من الاحتجاج الشعبي الذي أطاح بها، وذلك لا باستنساخ نزوع هذه الاحتجاجات المعادي للأجانب، وتشديده على القوميّة، وإنما بالأخذ بعين النظر المظالم والشكاوى المشروعة.

ومن أجل إعادة التفكير هذه، يلزم أن تبدأ هذه الأحزاب بالإقرار بأن هذه المظالم ما كانت مظالم اقتصادية بحسب، وإنما هي أيضاً مظالم أخلاقية ومطالب ثقافية، لا تدور فقط على الأجور وإنما تشمل الاعتبار الاجتماعي.

ويعين صاندل أربعة مواضيع تلزم إعادة التفكير تجاهها في السياسة التقدمية، والتي من شأنها معالجة الغضب والحنق الذي يحكم السياسة اليوم: مراجعة التفاوت في المداخل، وإعادة النظر في مسألة الاستحقاق، ومراجعة قضية كرامة الشغل، والنظر في مسألة الوطنية والجماعة القومية.

**لقد أمسى الحزب الديمقراطي الأمريكي هو حزب الليبرالية التكنوقراطية الأكثر ارتباطاً بالطبقات المهنية منه بمصوتي السترات الزرق والطبقة الوسطى، الذين كانوا يشكلون في الماضي قاداته.**

**أولاً:** مراجعة التفاوت المهول في المداخل: الذي يبدو ظاهراً أن أفضل وسيلة لمعالجة التفاوت في المداخل إنما هو الدعوة إلى مساواة أكبر في الفرص، وذلك بإعادة تأهيل العمال الذين فقدوا وظائفهم بفعل عاملين: شراسة العولمة والتكنولوجيا الجديدة، وتحسين الولوج إلى التعليم العالي، وإزالة حواجز العرق والإثنية والجنس. لكن، يبدو أن هذا الشعار أمسى اليوم فارغاً؛ إذ ما عاد الإيمان الأمريكي بإمكان الترقى بناء على الجهد أمراً واقعياً؛ إذ من شأن

الأمريكي المولود لفقراء أن يبقى على فقره مدى الحياة. وهذا الأمر يفسر كيف أن خطاب إعطاء الفرصة فاشل اليوم. وعلى الأحزاب التقدمية أن تعيد النظر في هذا الشأن، وأن تأخذ بعين الاهتمام أشكال عدم المساواة في السلطة وفي الثروة، بدل الاكتفاء بمشروع مساعدة أناس في صعود سلم درجاته ما تفتأ تعلق أكثر فأكثر.

**ثانياً:** مراجعة مسألة الاستحقاق؛ ذلك أن الفكرة القائلة بأن النظام يجازي الموهبة والعمل الدؤوب من شأنها أن تشجع الراحين على عدّ نجاحهم موقوفاً على جهدهم وحده، وأن يستصغروا مَنْ هُمْ أقل حظاً منهم، بينما هؤلاء يشكون من أن اللعبة فاسدة من أصلها، وأن الراحين إنما غشّوا في طريقهم



إلى القمة. والحال أنه عندما تُتجاوز هذه المشاعر؛ فإنها تخلق شعوراً بالغضب والحق ضدّ النخب؛ بما يشكّل وقوداً للاحتجاج الشعبي.

ثالثاً: كرامة الشغل. لقد أمسى فقدان الوظيفة أمراً مرفوقاً باحترام أقلّ لشغل الطبقة الكادحة، وتحول النشاط الاقتصادي من صنع الأشياء إلى تديير المال. وأمسى المجتمع يجزي أكثر فأكثر أصحاب التديير والتسيير وبنكيي وول ستريت. وهكذا أضحي الاحترام الذي كان يحظى به الشغل أمراً هشاً، ولسوف تعمل التكنولوجيات الجديدة أكثر فأكثر على المسّ بكرامة الشغل، ولسوف تنشئ عالماً بلا شغل. وعلى الأحزاب السياسيّة أن تنظر في معنى الشغل وفي مكانه في الحياة الطيبة.

رابعاً: الوطنيّة والجماعة القوميّة: تعدّ اتفاقيات التبادل الحرّ والهجرة حصان طروادة الذي تراهن عليه الشعبيّة؛ إذ باتت الهجرة تطرح عدّة مشاكل؛ من جهة أمست تطرح مشاكل اقتصاديّة، ومعادوها يرونها تهدد الوظائف المحلية والأجور، بينما مناصروها يحسبوننها تساعد الاقتصاد على النمو؛ لكن تخفي الأكمة ما تخفيه؛ ذلك أن العمال أمسوا يشعرون بخيبة أمل شديدة من جراء ما يعتقدونه من أن بلدانهم أمست تهتمّ بالبضائع المنخفضة التكلفة وبالعامل الرخيص أكثر من اهتمامها بوظائفهم. وهذا أمر أمسى يحملهم على كراهية المهاجرين، وينزع بهم إلى قوميّة متطرفة. ويستغلّ الشعبويون هذا الحق ليطرحوا مسألة: ما الدلالة المعنويّة للحدود القوميّة؟ هل نحن مدينون لمواطني العالم بمساعدتهم أكثر مما نحن مدينون لمواطنينا بمدّ يد العون لهم؟ تلك أسئلة أخلاقيّة وثقافيّة لطالما رفضت الليبراليّة طرحها، بداعي أن على المواطنين أن يتخلّوا عن قناعاتهم الأخلاقيّة والروحية عندما يلجون المعتكك السياسي، لكن المفكّر الجماعاتي يدعو الأحزاب التقدّمية إلى استعادة الجرأة على طرح هذه المسائل: حتى متى من الممكن أن نناقش معنى «الشغل» ودوره في «الحياة الطيبة» من غير مناقشة مختلف تصورات «الحياة الطيبة» المتنافسة؟ كيف يمكن أن نفكّر في الصلة بين الخصوص والكوني من غير طرح مسألة «القوم» و«القيم»؟ وهل يمكن أن

نكون محايدين - كما تدعي الليبرالية - في طرح هذه المسائل للنقاش؟ علينا أن نطرح بجرأة مسألة اختلافات تصورنا للحياة الطيبة والخير والكرامة والحق بدل تحاشي طرحها. أولن تطرح آنذاك بأسوأ طرح يكون، وذلك على نحو ما تفعله الشعبوية؟

### 3 - يورغن هابرماس: الشعبوية مجرد أمارة على داء عضال (2018)<sup>5</sup>

في الخطاب الذي ألقاه الفيلسوف الألماني بمناسبة تسلّم جائزة الصحافة الفرنسيّة - الألمانيّة الكبرى (برلين، 4 يوليو 2018) شرع بحكم المناسبة - بدءاً - في الحديث عن مشاكل الاتحاد الأوروبي، ومسألة التضامن بين دوله على إثر الأزمة المالية التي عصفت ببعضها، وقد وجدها الفيلسوف فرصة سانحةً للحديث عن «شعبوية اليمين»، التي رأى أنها تمارس - أمام هذه الوضعية المتأزمة - «المزايدة»، انطلاقاً من آراء اعتباطيّة ضدّ المهاجرين، وتثير مخاوف من الحداثة من لدن الطبقات الوسطى المهتزة؛ لكنه يرى أن هذه إنْ هي إلّا «أمارات» و«علامات»، وما كانت هي بالداء العضال عينه.

تعدّ اتفاقيات التبادل الحرّ والهجرة حسان طروادة الذي تراهن عليه الشعبوية؛ إذ باتت الهجرة تطرح عدّة مشاكل؛ من جهة أمست تطرح مشاكل اقتصادية، ومعادوها يرونها تهدد الوظائف المحلية والأجور، بينما مناصروها يحسبون أنها تساعد الاقتصاد على النمو.

ذلك أن أصل ما يسميه هابرماس «التراجع السياسي الأعمق» إنما يعود إلى خيبة أمل شديدة: كلا؛ ما عاد الاتحاد الأوروبي الحالي يفتقر إلى المقدرة على الفعل السياسي الضروري للحد من أشكال التفاوتات الاجتماعية الزاحفة داخل الدول الأعضاء وبينها فحسب، وإنما - فضلاً عن هذا - ها هي ذي الشعبوية اليمينية تبدو ثمرة مُرّة لهذا العجز عن الفعل والتصرف.

Jürgen Habermas, *Discours à l'occasion de la remise du Grand prix Franco-Allemand des médias*, Berlin, 4 Juillet 2018 in 35 Jahre Deutsch-Französischer Journalistenpreis, traduction de Hélène Bréant et Ralph Pflieger (Dialogos).



حاصل الأمر أن ثمة سيرورة عدم استقرار تموج داخل الاتحاد الأوروبي. ومما طمّ الوادي على القرى فيها تحرّشات ترامب. وسبب عدم الاستقرار هذا إنما يعود إلى وعي الشعوب الأوروبيّة المتنامي - لكن الشديداً الواقعية أيضاً - بأن ما ينقص أوروبا من حيث هي وحدة سياسية إنما هو أن تكون لها إرادة سياسية ذات مصداقية للقضاء على هذه الحلقة الدائرية المغلقة الفاسدة: انعدام المقدرة على التصرف لانعدام الإرادة، وانعدام الإرادة لانعدام المقدرة على التصرف. وفي تردد دول الاتحاد الأوروبي في أمر معاضدة بعضها بعضاً فإن الكل يحتمل المسؤولية للآخر: الدول الأهمّ تتهم غيرها، والدول المستضعفة تتهم أيضاً غيرها. وثمة استقواء للأقوياء على المتأزمين من غير مقدرة على تصرف جماعي للحيلولة دون مزيد من الانزلاق.

وينبّه الفيلسوف الألماني إلى أن الوضع الحالي - إذا ما هو حقق أمره - ظهر على أنه يشكّل ظرفية تاريخية استثنائية غير مسبوقة؛ ومن ثم من شأنه أن يفلت من الأفق المستوحى من عهد القدامة، الذي كان يرى أن الأفلول يعقب بالحتم بلوغ الإمبراطوريات القمة. إنما المشكلة اليوم سياسية، وليست مشكلة فلسفية تاريخية أو حضارية: ثمة مجتمع دولي متلاحم على المستوى الوظيفي، لكنه يبقى متشظياً سياسياً. وهو ما يسميه هابرماس بقاء السياسة عزلاء بلا أسلحة، واستحالتها بلا قدرة على التصرف. وهو ما يثير العتبة التي تحبس الساكنة أنفاسها أمامها وتأخر رجلها مذعورة؛ يتعلق الأمر عنده بالعتبة نحو أشكال اندماج سياسية عابرة للبلدان، تتطلب من المواطنين أن يضعوا أنفسهم محل الغير، فيما وراء الحدود القومية، قبل أن يضعوا صوتهم في صندوق الانتخابات.

ويقارن هابرماس الوضع بين الأمس واليوم، فيخلص إلى أن ثمة سيرورة تعلّم وتثقف حدثت مع بزوغ الوعي القومي في القرن التاسع عشر. هذا الوعي - هذا الإحساس بالانتماء إلى جماعة قومية (قوم) تتجاوز القرية والمدينة والمنطقة - ما كان السبب فيه سيرورة عفوية تلقائية، وإنما شكلت موضوع تكييف تمّ التصميم عليه واستكراهه من لدن نخب مؤثرة وعلاقات وظيفية

كانت معدة أصلاً من لدن الدول والاقتصادات القوميّة الحديثة. وها هي ذي اليوم الساكنة القوميّة قد ارتجت بأثرٍ من الإكراهات السياسيّة الوظيفيّة التي لا يمكن السيطرة عليها، والتي هي إكراهات الرأسمالية، وقد حرّكتها إلى ما تحرّكت إليه الأسواق الماليّة التي تنفلت من كل ضبط.

ويختم هابرماس خطابه بالقول: لا يمكن للرد النبیه على هذا الوضع أن يتم بالانكفاء المدعور خلف الحدود القوميّة على نحو ما تسعى الشعبويّة إلى إفهام الناس إياه.

**في تردد دول الاتحاد الأوروبي في أمر معاضدة بعضها بعضاً فإن الكل يحتمل المسؤولية للآخر: الدول الأهمّ تتهم غيرها، والدول المستضعفة تتهم أيضاً غيرها. وثمة استقواء للأقوياء على المتأزمين من غير مقدرة على تصرف جماعي للحيلولة دون مزيد من الانزلاق.**

### - III - في نقد شعبيّة اليمين بخاصة

1 - جاك رانسيير: الشعبويّة التي لا يمكن العثور عليها (2013)

تلك هي ما سماه الفيلسوف الفرنسي جاك رانسيير «الشعبويّة التي لا يمكن العثور عليها»؛ وذلك لا لشيء إلاّ لأنها - في حسابانه - مجرد «فزاعة من صنيع أصحاب الحكم». وقد بدأ رانسيير بحثه آنذاك (2013) بملاحظة أنه لا يمرّ يوم في أوروبا دون إدانة مخاطر الشعبويّة. لكنه

نبّه إلى أن دال «الشعبويّة» غير دقيق المعنى؛ فقد تمّ استعماله في أمريكا اللاتينية - سنوات الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي - للدلالة على ضربٍ من الحكم كان يقيم بين الشعب وزعيمه صلة تجسّد مباشرة؛ بمعنى أن الشعبويّة نظام حكم يعلو على أشكال التمثيل البرلماني، وذلك على نحو ما مثله فارغاس في البرازيل وبيرون في الأرجنتين. لكن ما يشار إليه اليوم في أوروبا باسم «الشعبويّة» أمرٌ أمست له دلالة مختلفة؛ إذ ما عاد يتعلق الأمر بطراز من الحكم، وإنما بالضد بموقف رافضٍ لممارسات الحكم السائدة. ومن هنا يتساءل الفيلسوف اليساري: ما الشعبوي كما تحدده اليوم نخب حكمتنا وإيديولوجيوها؟ وجوابه:

ثمة على العموم سمات ثلاث تميّز الشعبويّة:

1 - أسلوب تحاور يتوجه مباشرة إلى الشعب، عن وجهائه وممثليه وأعيانه بمعزل.

2 - تأكيد على أن الحكومات والنخب الحاكمة القائمة إنما شأنها - كل الشأن - في أن تهتم بمصالحها الخاصة أكثر مما تهتم بالشأن العام.

3 - خطاب متمحور على الهوية يعبر عن الخوف من الأجانب وعن رفضهم.

ويلاحظ رانسبير أن لا رابطة ضروريّة تصل بين هذه السمات الثلاث؛ ذلك أنه أن يكون يوجد ثمة «شعب» هو مصدر السلطة والمحاور الأولي للخطاب السياسي [السمة 1]؛ فذاك ما تؤكد عليه دساتير أوروبا، وهو القناعة التي حملها وطورها الخطباء الأوروبيون، من الجمهوريين والاشتراكيين القدماء على حدّ سواء، ومن دون خلفيّة أيديولوجيّة معينة. وذلك بحيث لم يرتبط بهذه القناعة أي شكل من أشكال الإحساس العنصري أو المعادي للأجانب. وأن يكون ثمة ساسة أوروبيون يفكّرون في مستقبلهم أكثر مما يفكرون في مستقبل مواطنيهم، وأن يعيش الحكام في توافق مع ممثلي المصالح المالية الكبرى [السمة 2]؛ فهذا ما لا يحتاج إلى أي داعية ديماغوجي لكي يصرح به.

والحال أن مصطلح «الشعبويّة» بات لا يستخدم بغاية توصيف قوة سياسيّة بعينها، بل بالضد من ذلك أمسى يمتح من ألوان الخلط التي يسمح بالقيام بها بين قوى سياسيّة متنوعة من أقصى اليمين إلى اليسار الجذري؛ فهو لا يدلّ على أيديولوجية بعينها، ولا حتى على أسلوب سياسي متسق، بل يستخدم فقط لرسم صورة عن شعب معين.

ثم ما يفتأ يفاجتنا الفيلسوف اليساري بالتعقيب التالي: حقيقة الشعب أن لا شعب ثمة؛ بمعنى أن: «الشعب لا وجود له»، وكل ما يوجد إنما هي أشكال متنوعة، بل ومتصارعة، من «الشعب». وهي أوجه انبنت على أساس تفضيل أنماط معينة من الاجتماع البشري، وبعض السمات المشتركة، وبعض أنواع القدرة أو العجز. فما ثمة - على التحقيق - سوى «شعوب»، وما ثمة من «شعب» واحد:



- 1 - هناك «الشعب الإثني». وقد تحدد بالاشتراك في الأرض وفي الدّم.
- 2 - وهناك «الشعب المرعي» الذي يرباه رعاة جيّدون.
- 3 - وهناك «الشعب الديمقراطي» الذي يشغل كفاءة أولئك الذين لا كفاءة خاصّة لهم بالذات [السياسيون].
- 4 - وهناك «الشعب الجاهل» الذي يحرص الحكّام المستبدون على حفظ المسافة معه [استبعاده].

أما مفهوم «الشعبوية» فيبني شعباً يتميّز بالتحالف المريع بين مقدرة هي القوة الفظة للعدد الأكبر وعجز هو الجهل المسند إلى هذا العدد العديد نفسه.

**إنّ مصطلح «الشعبوية» بات لا يستخدم بغاية توصيف قوة سياسيّة بعينها، بل بالضد من ذلك أمسى يمتح من ألوان الخلط التي يسمح بالقيام بها بين قوى سياسيّة متنوعة من أقصى اليمين إلى اليسار الجذري.**

أما سمة «الشعبوية» الثالثة - العنصريّة - فقد أمست تُعدُّ جوهرية بالنسبة إلى هذا البناء الذي يتمّ بناؤه. يتعلق الأمر بأن تتمّ البرهنة لديمقراطيين - وقد اتهموا دوماً بالملائكية - ما الذي يكونه «الشعب العميق» على الحقيقة: جماعة منفلّطة من عقالها، مسكونة بنازع رفض وإقصاءٍ يستهدف في الوقت نفسه الحكّام الذين تعلن أنهم خونة، بسبب عدم فهمها للميكانيزمات السياسيّة، والأجانب التي تخشى منافستهم، بسبب تعلقها المكين بإطار حياة أمسى مهدداً بالتطور الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

والحال أن مفهوم «الشعبوية» هو الذي من شأنه أن يقوم بهذه التوليفة بأرخص ثمن يكون، فينشئ فكرة شعب معادٍ «للآخرين» بعامة. ولكي يفعل ذلك المفهوم كذلك، فإن عليه أن يعرض على الواجهة صورة شعب رُسمت في نهاية القرن التاسع عشر من لدن مفكّرين شأن هيبوليت تين وغوستاف لوبون، اللذّين ارتعبا من كومونة باريس وصعود الحركة العماليّة: صورة جماهير جاهلة مستعدة أن تتبع كل ناعق، ومقتدرة على أن تلجأ إلى أقصى أشكال العنف لمجرد شائعات تناهت إلى أسماعها. والحال

أن هذه الصورة بعيدة جداً عن واقع الحركة العماليّة التي كانت تسعى إلى تشويه سمعتها. على أن هذه الصورة غير مناسبة لوصف واقع العنصرية في المجتمعات الغربيّة؛ إذ مهما كانت الاتهامات المعبر عنها يومياً نحو أولئك الذين أمسوا يسمون «المهاجرين» - ولا سيما منهم شباب الضواحي - فإنها لم تترجم في يوم من الأيام إلى مظاهرات شعبيّة جماهيريّة جارفة ضد الأجنبيّين.

ويرى الفيلسوف الفرنسي أن الإجراءات التمييزيّة ضدّ المهاجرين - والتي يدينها - إنما تدعمها حملة إيديولوجيّة تسوّغ حرمان المهاجرين من حقوقهم، على أساس أنهم لا ينتمون إلى السمات التي تميّز الهوية القوميّة. وعادة ما يتم اتهام المتطرفين - المحسوبين على اليسار - بأنهم هم من أذكوا جذوة هذا الموقف العنصري؛ بتعلّة أنهم لطالما ذكروا أن هؤلاء المهاجرين ليسوا بفرنسيين بداعٍ من كونهم غير علمانيين. وهكذا تسمي العلمانية، التي كانت تعدّ قواعد سلوك الدولة، «ميّزة» إما يملكها الأفراد أو لا يملكونها بحسب انتمائهم إلى الجماعة وبهذا تنشأ أدلوجة نافذة في الدولة وعند بعض المتطرفين، أما لدى اليمين المتطرف فيكتفي بأن يضيف سحنة اللحم ولون الدم إلى هذه الأسومة.

ويخلص جاك رانسيير من تحليله للشعبيّة إلى أن مفهوم «الشعبيين» و«الشعب» مفهومان قُداً على مقاس الحكام لكي يستخدموهما «فزاعة». وهما وإن كانا مفهوميّن مخالفين لحقيقة كل من «الشعب» و«الشعبيّة»؛ فإن أصحاب الحكم لا يهتمون؛ ليس المهم هو المعنى الأصلي، المهم هو الاستخدام. والأهم عند الحكام هو تحريك الشبح من خلف ستار. فبمنأى عن السجلات حول المهاجرين، وعن الطابع الجماعاتي للإسلام؛ فإن المهم - عند هؤلاء هو خلط فكرة «الشعب الديمقراطي» نفسها مع فكرة «الشعب الهمجى» و«الحشود الخطيرة» و«العامة التي عمّاها الله». كل ذلك بغاية تركية فكرة واحدة؛ علينا أن نطيع أولئك الذين يحكموننا، وما من مجادلة في مشروعيتهم إلّا وفيها فتح الباب أمام شموليّة الشعبيّة. وبالجملة لا بديل ولا خيار.

## 2 - إتيان باليبار: الشعبوية والشعبوية المضادة (2015)

عالم الفيلسوف الفرنسي إتيان باليبار مسألة الشعبوية من خلال أربعة جوانب:

1 - الجانب الجينيولوجي الدائر على «أصل» - جينيولوجيا / نسابة - المفهوم وتاريخ استعمالات هذا المفهوم المتضاربة.

2 - الجانب السجالي: وذلك من خلال تشكيكه في بعض مظاهر الخلط الشنيعة - والخطيرة عنده - وغير البريئة بالتمام والكمال التي أصابت استخدام هذا المفهوم، لا سيما الخلط بين مفهومي «الشعبوية» و«النزعة المتطرفة»؛ وذلك بما نتج عنه - على وجه الخصوص - من جمع بين ما لا يجتمع في رأيه: «شعبويات اليمين» و«شعبويات اليسار».

يرى الفيلسوف الفرنسي أن الإجراءات التمييزية ضد المهاجرين - والتي يدينها - إنما تدعمها حملة إيديولوجية تسوّغ حرمان المهاجرين من حقوقهم، على أساس أنهم لا ينتمون إلى السمات التي تميّز الهوية القومية.

3 - الجانب النظري: وذلك من خلال معالجة أوجه التداخل بين مسائل «الشعبوية» ومسائل «الديمقراطية»، و«القومية» أو «القوميات»، وبيان التباين الشاسع بين هذه المفاهيم.

4 - الجانب الاستراتيجي: وذلك ببيان أن

قضايا «الشعبوية» لا يمكن أن تطرح هكذا في المجرّد خارج الزمان والمكان، وبمعزل عن «الهُنا» و«الآن»، أو حتى بالاكتماء بمنظور تاريخي عام، وإنما ينبغي أن تطرح في السياق؛ إذ يلزم أن تطرح على نحو مختلف حسب كل ظرفية؛ ومن ثمة تفرض التفكير فيها «تحت» ظرف معين، في لحظة محددة.

وقد فضّل الفيلسوف البدء بالجانب النظري:

يدور النقاش هنا على الطريقة التي تتمفصل بها المسائل الثلاث: الشعبوية والقومية والديمقراطية. وقد بَلَغَ هذا التمفصل - الذي كان يوجد دوماً، لكن كل مرة بوفق شكل معين - توتُّره الأقصى، لا سيما فيما يتعلق



بمسألة «السيادة الشعبية». ودائماً وجد ثمّة توتر، وهو توتر يوجد في قلب الأنظمة الحديثة؛ لأنه بحسب ما يشير الاشتقاق اللغوي إلى ذلك، فإن مفهوم «الشعب» ذو دلالات عدة. ثمّة لفظ «لاوس» الإغريقي الذي يفيد المعنى الدستوري للشعب، وثمّة ألفاظ بدائل منافسة له، شأن «إثنوس» بمعنى الشعب التاريخي بوصفه ثقافة مشتركة، بل ونسالة، أي أساس الأمة أو الجنسية. وثمّة لفظ «ديموس» الذي يعني جماعة المواطنين التي يفترض أنها تملك السلطة التأسيسية. وأخيراً، ثمّة لفظ «بليثوس» الذي يفيد دلالة العامة والجمهور والحشود.

والذي عند باليبار أن المشكل لم يطرح طرحاً بيّناً إلا مع الدولة القوميّة، حيث طرحت مسألة كيف تتنظم الصلة بين سلطة الشعب التأسيسية وبين سلطة الدولة المؤسّسة ومؤسساتها وعلاقة التمثيل بينهما. لهذا السبب فإن فكرة الوحدة القوميّة - بل الهوية الإثنية - هي الوسيلة الكبرى لتعويض أشكال النقص في الديمقراطية، لا سيما عدم كفاية التمثيل والمشاركة السياسيّة للجماهير في الحياة السياسيّة وممارسة السلطة. لكن تضاف إلى ذلك أيضاً ظروف تاريخية طارئة (مثل لحظة مقاومة احتلال أجنبي، أو لحظة تحقيق استقلال قومي، ولا سيما مكافحة أشكال التوسع الإمبريالية)، والتي يمر فيها التقدّم الديمقراطي بالضرورة عبر إبراز الجانب القومي وتمجيد الأمة؛ ذلك أن التوتر التناقضي بين القوميّة والديمقراطيّة كان يشكّل قلب مشكلة السيادة الشعبية الذي عبّرت عنه - بهذا القدر أو ذاك - النزعة الشعبويّة، والذي لم يعرف حلّه أبداً.

لكن اليوم يجب وضع الشعبويّة في سياقها الدال؛ ذلك أن الطريقة السابقة في حل المشكلة ما عادت تلائم حال اليوم، وهي تحكي عن بنيات مؤسسية وثقافية ما عادت قائمة في أيامنا هذه. لقد باتت فكرة «السيادة القوميّة» في جزء كبير منها فكرة واهمة (حتى بالقياس إلى الدول الأكثر «عظمة»)، وذلك بدءاً من اللحظة التي راحت فيها كل الدول تابعة لسيادة كونية شمولية هي سيادة الأسواق المالية. لقد أمست المسألة متعلقة إذن

بسيادة «عابرة للبلدان» أكثر منها بسيادة «قوميّة»: بهذا نوجد في قلب الصعوبة التي تواجهها الديمقراطية اليوم، من حيث هي «مؤسّسة»، ومن حيث هي «مثال سياسي» أيضاً؛ لأننا أمسينا نعلم (أو ندعي أننا نعلم) كيف تعبّر سيادة شعب عن نفسها في إطار قومي (عن طريق الانتخابات أو الحركات الاحتجاجية)، لكننا ما عدنا نعرف أو ندرك إدراكاً جيداً كيف تعبّر عن نفسها في إطار عابر للدول أو ما بعد قوميّة الدول، وذلك ما دام - على الأقل - قد بدأت تتشكّل جماعات أوسع من مجرد مواطني دولة بعينها. هذا هو ما يشكّل قوة حجة «السياديين» من «شعوبي اليسار» و«شعوبي

**لقد باتت فكرة «السيادة القومية» في جزء كبير منها فكرة واهمة (حتى بالقياس إلى الدول الأكثر «عظمة»)، وذلك بدءاً من اللحظة التي راحت فيها كل الدول تابعة لسيادة كونية شمولية هي سيادة الأسواق المالية.**

اليمين»، عندما يذهبون إلى أنه لا يمكن أن توجد مقاومة ديمقراطية لليبرالية الجديدة على المستوى الأوروبي؛ لأنه لا وجود لديموس [= شعب] أوروبي.

لهذه الحيثية يدعو إتيان باليبار إلى ما يسميه «إبداع فكر وفعل ديمقراطي جماعي يكون في مستوى رهانات العولمة». وهو موقف قائم على فكرة ضرورة وجود سلطة شعبية مضادة على جميع الصعد، بما في ذلك على الصعيد القومي.

ويخلص باليبار إلى الخلاصة التالية: أعتقد أن رهان النقاشات الحالية حول «الشعبوية» ومختلف ألوانها يتعين بالذات هنا؛ إذ لا يقع فقط على مستوى مسألة معرفة ما إذا كانت هذه الخطابات تعبّر حقاً عن المطلق الديمقراطي بشعارها «إعادة السلطة إلى الشعب» في مواجهة مختلف البنى التي تحرمه منها، وإنما أمسى يتعلق بما إذا ما كانت تسمح بدرك ترحزحات مواطن السلطة، والتعالق الجديد بين جماعة المواطنين والأمة والديمقراطية التي تستند إليها بنى العالم الحالي والتي تبين الأزمة الحالية عنها الإبانة، لا سيما مع أخذ السياق الحالي، بعين النظر.



ومن هنا يخلص إلى طرح مسألتين: مسألة البنيونة بين مختلف الشعوبيات، ومسألة طبيعة القوى المسيطرة اليوم في أوروبا وتناقضاتها الداخلية المحتملة.

والحال أنه عند الفيلسوف الفرنسي لا وجود لشعبوية وحيدة مفردة تكون هي هي؛ وذلك لأن أهداف اليمين واليسار ما كانت على تطابق؛ إنما هي تنم عن مصالح متعارضة وعن آفاق مستقبل متخالفة؛ ومن ثم ما من سبيل إلى أن تلتقي اللقاء. وعلى الأقل ينبغي أن نطلق عليها تسميات مختلفة ومعرفة إلى أيها تنتمي الشعبوية اليوم. ولا سيما أن كل فصح لمؤسسات اليوم البرلمانية وكل دعوة إلى مشاركة شعبية أكثر فعالية بات يتخذ ذريعة للتهمة بالتطرف وللتخويف وللقول: لا بديل ثقة. ويضيف باليبار: من غير الكافي بل ومن المضلل الحديث عن «النزعة التطرفية»، مساوين في ذلك بين اليمين واليسار. ويرى بالقدر نفسه أنه لا وجود لما يمكن أن نسميه «شعبوية الوسط»؛ بالمعنى الذي يفيد به لفظ «الشعبوية» رأياً عاماً توجهه بنى سلطة معينة ضد «عدو» متخيل، يستخدم لمنع المواطنين من التخبّر عن الأمور واكتشاف أين تكمن مصالحهم الحقيقية.

وكان الفيلسوف قد دعا إلى «شعبوية أوروبية» أو «شعبوية على المستوى الأوروبي»، وما زال متشبهاً برأيه؛ لكنه صار يجد الآن هذه الشعبوية غير كافية لوحدها، بل قد تكون مضللة؛ ذلك أن سيرورة نزع الديمقراطية السائرة في أوروبا وفي العالم أمست أكثر تعقيداً من مجرد احتكار السلطة من لدن «نخبة» أو «أوليغارشية مال ومعرفة»، ولأن جبهات المقاومة أمست أكثر عدداً وأشد تنوعاً ولم تبق متواجدة على الساحة السياسية بوصفها مجرد «عدوة للشعب»، بالمفهوم القديم للكلمة.

وفي الجملة، يتعلّق الأمر بإعادة خلق الشأن السياسي في الأزمنة الحالية بأشكال مستجدة؛ أي بالبحث عن بديل واقعي، وليس الاكتفاء فقط بالتعبير عن مجرد الرفض.

### 3 - شانتال موف: من أجل شعبية يسار (2018)<sup>6</sup>

تختلف الفيلسوفة البلجيكية شانتال موف عن معظم فلاسفة السياسة المعاصرين، من حيث إنها تدين التوجه الذي وجهته الفلسفة السياسيّة المعاصرة - لا سيما مع جون رولز ويورغن هابرماس - نحو تحديد «مجتمع مثالي» وبيان سُبُل إدراكه، وتريد أن تكون مفكرة واقعية منخرطة في السياسة، وذلك مثلما كان ماكيفيل الذي وصفه ذات مرة ألتوسير بالقول: «إنه مفكر وضع أو ظرف، مفكر يفكر في إطار ظرفية معينة، وليس يفكر في أمر ظرفية ما». أكثر من هذا، لئن كان أغلب فلاسفة السياسة المعاصرين قد فكروا في

التوافق، فإن شانتال موف تفكر في التصارع. وحتى إن هي فكرت في التوافق، فقد فكرت في التوافق؛ على التصارع؛ وذاك لذهابها إلى أن ليس من شأن الأفكار أن تقود السياسة، قدر ما الأهواء هي التي من شأنها أن تحكم السياسة.

وفي أمر «الشعبويّة» ترفض شانتال موف إعمال المفهوم إعمالاً مطلقاً دونما تخصيص، على خلاف ما تفعل وسائل الإعلام، وقد استهدفت نزع المشروعية عن كل أولئك الذين يشككون فيما تسميه الفيلسوفة: «التوافق ما بعد السياسي»؛ أي الفكرة القائلة بأنه ما عاد ثمة من بديل عن

العولمة الليبرالية. وتتساءل شانتال موف: وما الذي تكونه الديمقراطية سوي إمكان الخيرة بين بدائل؟ وترى أن ما «شعبويّة اليمين» سوي تمرد عن فكرة أن لا بدائل ثم، وذلك طلباً من هذه الشعبويّة الانتهازية لصوت لطالما ما عاد له وزن في الليبرالية الجديدة، وتريد أن تعيد إليه هذا الوزن.

وإنما «الشعبويّة البديل» التي تتصورها الفيلسوفة عبارة عن «استراتيجية في الخطاب» تستهدف تكوين حدود سياسيّة جديدة فاصلة: حدود بين هؤلاء

**والحال أنه عند الفيلسوف الفرنسي لا وجود لشعبويّة وحيدة مفردة تكون هي هي؛ وذلك لأن أهداف اليمين واليسار ما كانت على تطابق؛ إنما هي تنم عن مصالح متعارضة وعن آفاق مستقبل متخالفة؛ ومن ثم ما من سبيل إلى أن تلتقي اللقاء.**

Chantal Mouffe, *Pour un Populisme de Gauche*, Albin Michel, Paris, 2018, 132 p.



الذين يوجدون في الأدنى، وأولئك الذين يوجدون في الأعلى، بين الشعب المحكوم والنخبة الحاكمة. كلا؛ ما كانت «الشعبوية» عندها نظاماً سياسياً، ولا كانت هي أدلوجة، لا ولا كانت هي تجسيدا لبرنامج خاص بها؛ بل الشعبوية - عندها - قابلة للتلاؤم مع أنماط عدة من المؤسسات.

وتبعاً لهذا التصور ما كان «الشعب» شريحة اجتماعية معينة، ولا أحال هو على شيء اختباري يوجد، وإنما هو «بناء سياسي» يبني، وليس معطى يعطى، مكسوب هو لا موهوب. وبالجملة، هو ثمرة توافقات في مطالب ديمقراطية متباينة. لقد فشلت أحزاب اليسار - ممثلة في الديمقراطية الاجتماعية - فشلاً ذريعاً؛ وذلك لأنه بدل أن تستعيد دور الدولة المفقود اليوم وتنشئ خطة جديدة، فضّلت هي إنقاذ البنوك وإعلان سياسة تقشفية. وكأن الأمر يشي بفرصة سانحة لما تسميه موف «شعبوية اليسار».

ذلك أنه بغاية مقاومة النيوليبرالية اليوم يمكن أن ينحو الأمر نحو منحيين:

**أ -** إما نحو منحى خطاب قومي كاره للأجانب، وسلطوي يعارض بين «الشعب» و«المهاجرين»، وقد عدّوه عدواً ينبغي تدميره.

**ب -** أو نحو منحى خطاب ديمقراطي جذري يدمج المهاجرين في «النحن»، ويعارض بين هذه «النحن» وأصحاب البنوك والممولين الدوليين والشركات العابرة للبلدان.

وذاك الخيار الثاني هو ما تسميه الفيلسوفة «اللحظة الشعبوية»، وهي اللحظة التي تدل عندها، على «عودة الشأن السياسي» بعد سنوات مما تسميه «ما بعد السياسة»؛ أي بعد أعوام من التوافق على أن لا بديل، اللهم إلا الليبرالية الجديدة.

ويُعدُّ هذا الوضع الذي وضعنا أمام الخيارين - عندها - بمثابة فرصة سانحة، لأنه يمكن من إنهاء هيمنة الليبرالية الجديدة؛ لكن يمكن أن يؤدي هذا الوضع إما إلى حلول قومية سلطوية (شعبوية اليمين)، وإما إلى إعادة تأكيد ونشر القيم الديمقراطية (شعبوية اليسار). وكل شيء يبقى رهين القوى



السياسية التي تفلح في «الهيمنة» على المطالب الحالية، وعلى نمط «الشعبوية» الذي سوف يتولد من رحم المعركة ضد «ما بعد السياسة».

والذي تراه الفيلسوفة أنه عادة ما تم التبخيس من مفهوم «الشعبوية»؛ لكنها تعتمد إلى التمييز بين «شعبوية» و«شعبوية»، واحدة مرذولة، والأخرى معقولة. فأما الأولى فهي «شعبوية اليمين»، وأما الثانية فهي «شعبوية اليسار». أكثر من هذا «شعبوية اليسار» شعبية حاجية؛ لأنها بمثابة الرد الوحيد الممكن على «شعبوية اليمين» التي ما فتئت تتقدم في أوروبا. وتحمل موف مسؤولية تقدمها إلى ما تسميه «التوافق الوسطي»، الذي جعل أن

لا فرق بين وسط اليمين ووسط اليسار، كلاهما ساند سياسة التقشف وسعى إلى إنقاذ البنوك بعد عام 2008. ولذلك ترى موف أننا في حاجة إلى «شعبوية اليسار»، التي هي الوحيدة التي ستسمح بالتضييق على «شعبوية اليمين» وقد تهزهما؛ إذ شعبية اليمين تلك سائرة إلى بناء شعب قد عيّن خصومه: المهاجرين والأجانب. وصدًا عن هذا الأمر، ترى الفيلسوفة أنه يجب «بناء شعب» آخر يدمج المهاجرين ويحدد بدوره خصومه: الشركات العابرة للبلدان، النويات الصلبة لليبرالية الجديدة...

**لقد فشلت أحزاب اليسار - ممثلة في الديمقراطية الاجتماعية - فشلًا ذريعاً؛ وذلك لأنه بدل أن تستعيد دور الدولة المفقود اليوم وتنشئ خطة جديدة، فضّلت هي إنقاذ البنوك وإعلان سياسة تقشفية. وكأن الأمر يشي بفرصة سانحة لما تسميه موف «شعبوية اليسار».**

والأصل في هذه الفكرة أنه ليس يمكن هزيمة «انفعال» أو «هوى» - علمًا أن «الأهواء» و«الانفعالات» تلعب في السياسة الدور الأكبر - اللهم إلا بانفعال مضاد أو بهوى معاكس. ولذلك فإنه ما من سبيل إلى محاربة «شعبوية اليمين» اللهم إلا بإبداء «شعبوية اليسار». وإذا كانت شعبية اليمين تعرف كيف تجيش ضد الأجانب، فإنه لا تكفي الإدانة الأخلاقية لهذا التجيش وإنما ينبغي محاربة اللعب على هذا الوتر واستدرار تعاطف الحشود، بتجيش مضاد شعبي: يساري وديمقراطي معاً.



أخيراً؛ لئن تبين أن هوى الفلاسفة المعاصرين - على الأغلب - ديمقراطي يساري؛ فإنه يمكن تفهم هذا الأمر بالنظر إلى أننا صرنا نحيا في عالم مصيره بين أمرين: تحقق العديد من المطالب، وتنامي العديد من المطالبات؛ ذلك أن تحقق بعض المطالب في المساواة والاستحقاق والإنصاف قد أذكى في الناس - ويا للمفارقة! - روح الإحساس بعدم الرضا والمطالبة بالمزيد من الحقوق. على أن تحاليل الفلاسفة تباينت من حيث التصريح بالميل إلى شعبيّة يسارية (رانسيير، باليبار، موف)، أو التلميح إلى ذلك، أو التحفظ في الأمر (تشارلز تايلور، مايكل صاندل، يورغن هابرماس)، كما أن أصابع الاتهام للمسؤول عن تنامي شعبيّة اليمين قد تباينت ما بين داعي فقدان الهوية، والاعتبار الاجتماعي، والإحساس بالظلم (تايلور، صاندل)، وتذرع الشعبويين بمشاكل الهجرة وتوظيف السياسيين فزاعة سيادة الشعب (رانسيير، باليبار)، وانسداد أفق الممارسة السياسيّة بإعلان الطريق الوسط أن لا بديل عن الليبرالية الجديدة (موف). ومهما كان من أمر؛ فإن الليبرالية الجديدة تبقى محط انتقاد الفلاسفة المعاصرين، وذلك مهما تباينت مشاربهم وتخالفت مذاهبيهم.